قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

هجرة سكان منطقة الشلف إلى الشام سنتي 1898-1899 من خلال تقرير (لوسياني) [1]

The Migration of the Population from the Chlef Region to the Levant in 1898-1899, According to (Luciani) Report

د. العربي بلعزوز[1]*
جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- الجزائر

معلومات المقال
تاريخ المقال:
الإرسال : 2019/01/11
المراجعة : 2019/06/04
القبول : 2019/07/09

الكلمات المفتاحية:
الهجرة،
الشلف،
الشام،
الأمير عبد القادر، لوسياني،
جواز السفر،
السياسة الاستعمارية،
الأسباب الخارجية.

ملخص

يعد تقرير (لوسياني) من المصادر التاريخية الهامة لاحتوائه على معطيات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة عن الجزائر، ومنطقة الشلف بالخصوص خلال نهاية القرن 19م، أعدّه صاحبه بأمر من الحاكم العام بقصد تتبع أسباب ودوافع موجات الهجرة أو طلبات رخص الرحيل في منطقة الشلف (الأصنام) وما جاورها من بلديات؛ حيث استقبلت الإدارة ملفات بعض السكان الذين طلبوا رخصة تمكّنهم من الهجرة وذلك نهاية سنة 1898 وطيلة سنة 1899م. كان مصدر الطلبات الأولى من بلدية (البرواقية) المختلطة و(تابلاط وسور الغزلان) بالمدية، لتنتقل مع حلول شهر أكتوبر والأيام الأولى من شهر نوفمبر إلى قبائل دائرة الشلف التي شهدت موجة من الهيجان الشعبي الباعث على مغادرة البلاد والهجرة إلى الشام (سوريا)، ثم انتقلت تلك الموجة إلى أسواق حوض الشلف ومنطقة (تنس والعطاف، وادي الفضة، الشلف، بوقادير، سيدي عكاشة والكريمية).

تأتي هذه الدراسة في إطار الكشف عن مصدر مهم يخص هجرة الجزائريين باتجاه سوريا نهاية القرن 19م، خاصة من دائرة الشلف وجل البلديات الكبرى التابعة لها من خلال تقرير (لوسياني) الذي لم تشر إليه الدراسات السابقة رغم احتوائه على معلومات وحقائق هي من الأهمية بمكان، وذلك بهدف إضافة معطيات جديدة في موضوع هجرة الجزائريين إلى الشام نهاية القرن 19م، من خلال استغلال تلك المعطيات الدقيقة والوافية التي تضمنها عن وضعية السكان الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الشلف، وبقية المناطق في البلاد بحكم الموقع الجغرافي للمنطقة المؤثر والمتأثر، وبحكم أنها لم تكن استثناء إلا في المعطيات الطبيعية ذات الصلة بالتساقط والجفاف.

Key words:
Immigration, Chlef, Syria, Emir Abdelkader, Luciani, passport, Colonial policy, External causes.

Abstract

The Luciani Report is one of the reports prepared by order of the Governor General to trace the causes and motivations of migratory waves or applications for exit permits in the Chlef area and in neighboring municipalities. The ministry received the files of some residents who had applied for an emigration permit before the end of 1898 in 1899 the municipalities of Barouqia, Tablat and Sour El Ghozlane, in Media, are at the origin of these first requests. Then it is moving to the tribes of the Chlef Valley in October and early November 1899, which were the scene of a wave of popular frenzy that led to emigration and emigration to Syria. This wave has shifted to the markets of the Chlef Basin and the region (Al Attaf and Tenès, Oued Fodda, Chlef, Boukadir, Sidi Akacha and Karimia).

This study comes in the context of revealing an important source of migration of Algerians towards Syria, at the end of the 19th century, with the aim of adding new data on the subject, and exploiting the accurate and qualitative data, that it contains on the economic and social situation in the Chlef region that applied to Algeria as a whole.

* Corresponding author at: Hassiba benouali University of Chlef. ALGERIA
Email : l.belazzouz@univ-chlef.dz

المقدمة

شكلت الهجرة منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر ردّ فعل مباشر عن السياسة الفرنسية الممارسة في المستعمرة، فبعد أن اتخذت شكلين مع بداية الاحتلال: داخلية تمثلت في إخلاء السكان المحليين للمدن والتوجه نحو المناطق الداخلية التي لم يكن قد وصل إليها المستعمر بعد، وذلك بعد معاينتهم ومعايشتهم للممارسات الاستعمارية الهمجية والمشينة في حقهم[2]. أما الهجرة الثانية فكانت وجهتها خارج البلاد إلى تونس والمغرب الأقصى في البداية لمن توفرت لديهم الإمكانيات المادية لذلك، ثم إلى مصر والحجاز وعدة ولايات عثمانية في الشام في مقدمتها سوريا، بالإضافة إلى هجرة أخرى كانت قصرية هذه المرّة لأنها تدخل في إطار الإبعاد والنفي الذي كانت تمارسه الإدارة الاستعمارية ضد المعادين للتواجد الفرنسي في الجزائر.

وإن كانت الهجرة الأولى (الداخلية) قد فقدت هدفها الأساس وتلاشت[3] بعد أن تمكّن المحتل من بسط نفوذه على جل البلاد، فإن الهجرة الثانية (الخارجية) استمرت وتواصلت وبوتيرة أكثر طيلة الفترة الاستعمارية، مع تغيّر وجهاتها تبعا للظروف السياسية، الاقتصادية والاجتماعية؛ فبعد أن كانت وجهتها تونس والمغرب، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، امتدت لتشمل المشرق العربي وخاصة سوريا منذ سنة 1855 بعد أن استقر بها الأمير عبد القادر[4]، وكذا العاصمة العثمانية وأراضي أخرى كمصر والحجاز، لتحول وجهتها بعد الحرب العالمية الأولى إلى أوروبا وفرنسا بالخصوص تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية كثيرة.

لقد اتخذت الهجرة منذ البداية بعدا سياسيا لأنها كانت تعبّر عن رفض العيش تحت السلطة الاستعمارية الظالمة والعنصرية، ثم تراكمت عوامل أخرى كثيرة مع الزمن هي من إفرازات السياسات الاستعمارية الجائرة، والتي سنتعرض لأهمها في سياق هذا البحث، وهو ما ينمّ عن نضج الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال، رغم سياسة التهميش، والتفقير والتجهيل وغيرها المطبقة من قبل المحتل بغية فرض منطق السيد والعبد على السكان المحليّين.

استمر الشعب الجزائري رغم تلك السياسات الجائرة في متابعة ما يحدث خارج الجزائر بوسائل شتى، حيث كان على علم بانتقال الأمير عبد القادر إلى الشرق منذ سنة 1852م (تركيا)، وسعى إلى الالتحاق به منذ سنة 1854 من خلال السفر إلى سوريا ولبنان ومنهما صوب الأراضي التركية، ثم إلى سوريا كوجهة نهائية بعدما استقر بها الأمير منذ سنة 1855[5].

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تمثّل موقف سكان منطقة الشلف من هجرة الجزائريين إلى الشام في نهاية القرن 19م؟

1 . ظاهرة الهجرة في منطقة الشلف

اهتمت عدّة شرائح من المجتمع الجزائري بالهجرة إلى الشام من مناطق مختلفة في البلاد، ولذلك نسجّل عدة موجات بداية من سنة 1837م ثم سنة 1849، ثم تراجعت بسبب توسع رقعة الاحتلال الذي لجأ إلى مراقبتها [6]، كما كانت هناك هجرات أخرى سمحت بها الإدارة الاستعمارية بداية بسنة 1854 ثم تلتها دفعات أخرى وصولا إلى سنتي 1898 و1899م، بالإضافة إلى هجرات أخرى لم ترصدها المصالح الاستعمارية لأن المعنيين بها سافروا بدون تراخيص إدارية[7]، في حين أحصتها مصالح القنصلية الفرنسية في سوريا التي باتت تولي أهمية بالغة للظاهرة بعد أن أحل بالمنطقة قائد المقاومة الجزائرية [8].

لقد تناولت عدة دراسات موضوع هجرة الجزائريين إلى المشرق العربي منها تلك التي تناولها د. (عمار هلال) والباحثة (نادية طرشون) من داخل الوطن، ومن خارجه اهتم بالموضوع الباحث (كمال كاتب) وآخرون، الاّ أن الهجرة من منطقة الشلف لم تلق إلاّ اهتماما بسيطا من هؤلاء وأولئك.

رجع الباحث (كمال كاتب) زمنيا بالهجرة في منطقة الشلف إلى نهاية خمسينات وبداية ستينات القرن 19م[9]، الاّ أنه اكتفى بإشارة خفيفة إلى تقرير (لوسياني) [10] رغم أهميته، وكذلكم الأمر بالنسبة لدراسة (عمار هلال) فرغم تنويهها إلى أن الهجرة في المنطقة بدأت مبكّرا، من خلال لجوء بعض الملاّحين الفرنسيين بتواطئ مع كبار المعمّرين إلى نقل الجزائريين إلى بيروت وبعض الموانئ الفلسطينية انطلاقا من الموانئ الجزائرية مباشرة منها ميناء (تنس) متجاوزين بذلك القرارات والمراسيم الفرنسية المانعة للهجرة خاصة قانون 1856م وذلك منذ ظهور البوادر الأولى للهجرة سنة 1847[11]، إلا أنه لم يسترسل في الحديث عن تقرير لوسياني، كما أن الباحث (نور الدين ثنيو) وإن كان قد أشار في بحث له إلى التقرير بشكل عام، فإنه لم يتحدث عن المنطقة المعنية بهذه الدراسة إلا عرضيا فحسب.

لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف تغطية النقص في المعطيات عن منطقة الدراسة، وكذا لتنويع مصادر المعلومة بالارتكاز على وثيقة رسمية مهمة؛ لأن (تقرير لوسياني) كتب بأمر من الحاكم العام على إثر طلبات كثيرة للهجرة إلى الشام (سوريا) تقدم بها مجموعة من سكان الجزائر ومنهم سكان دائرة الشلف سنة 1899، وقد كلّف الحاكم العام شخصا ضليعا بإعداد تقرير بشأن تلك الظاهرة لمعرفة الأسباب الدافعة إلى تهافت السكان على المصالح الإدارية التي تهاطلت عليها أعداد كثيرة من طلبات رخص الهجرة، ومحاولة رصد الرؤوس التي تحرّكها وتقف وراءها من كتّاب عموميون ونخب ونحو ذلك. وما يزيد من أهمية التقرير هو أن (لوسياني) استقى معطياته من الميدان، حيث تنقل إلى كل من (عين الدفلى، وادي الفضة، الكريمية، الشلف، بوقادير، تنس،

سيدي عكاشة وأبو الحسن) [12]، وهو ما يضفي عليه طابع الدقّة في المعطيات التي تضمنها.

أحصى التقرير تعداد السكان في المناطق المعنية بالهجرة على النحو التالي[13]:

جدول رقم (1) : عدد السكان في بعض بلديات دائرة الشلف سنة 1899

المدينة	عدد السكان المحليّين (نسمة)
اورليانفيل (الشلف)	7849
بوقادير	4172
واد الفضة	4224
العطاف	1468
العبادية	3511
سيدي عكاشة	3164
أبو الحسن	2301
المجموع	26689

يتضح من الجدول أن عدد السكان المحليين في المناطق المشار كان قليلا بحكم أن تلك البلديات كانت كاملة الصلاحيات أي أنها تجمعات أوربية بالدرجة الأولى [14]، ولكن مع ذلك يجب التنويه إلى أن غالبية السكان خلال الفترة الاستعمارية كانوا يقيمون في البلديات "الأهلية" والبلديات المختلطة.

يشير (لوسياني) إلى أن تقريره جاء بعد أن استفحلت الهجرة وتعاظمت، وبعد أن تعاملت معها السلطات الاستعمارية من زاوية سياسية حيث اعتبرتها موقفا معاديا للتواجد الأجنبي بالبلاد. ولم تكن تلك السلطات مخطئة في افضائها الصبغة السياسية على هجرة الجزائريين، لأن رفض الاحتلال كان من أهم البواعث على مغادرة السكان للبلاد، ولا أدل على ذلك مما ذكره (كاتب) بشأن حصول الإدارة الاستعمارية على فتوى من الأزهر بمصر ومن مكة المكرمة تضفي صبغة الشرعية على العيش تحت سلطة غير إسلامية [15]، إلا أن ذلك لم يقنع كل سكان الجزائر، ونلمس ذلك من خلال استمرار الهجرة بمختلف اشكالها، وبالموازاة مع ذلك توالت مقاومات الشعب الجزائري للمستعمر بالسلاح كلّما توفرت شروط ذلك.

2 . مصدر وأهمية حركة الهجرة سنة 1899

اتفق تقرير (لوسياني) مع تقارير أخرى طلب الحاكم العام بإعدادها بشأن مناطق أخرى من الجزائر، وردت في دراستي الباحثين (عمار هلال) و(كمال كاتب) بالخصوص، في أن هجرة سنة 1899 كانت عامة وشاملة لكل البلاد، ومسّت الأوساط الشعبية والفلاحين، كما أنها لم تكن عقلانية ولا منطقية ولا موضوعية[16]، وإن كان الباحث (نور الدين ثنيو) قال بأنها تدخل في سياق "استمرار المخيّلة الاجتماعية للأهالي الجزائريين في الانتماء إلى الدولة العثمانية، التي كانت تشجّع المغاربة على الفرار من الاحتلال واللجوء إلى بلادها في المشرق العربي[17]، الاّ أن ذلك هو جزء من الحقيقة فقط؛ لأن الجزائريين في بداية الاحتلال اكتفوا بالتنقل إلى المغرب وتونس المجاورتين هروبا من بطش المحتل، قبل أن تتحول تونس بالخصوص إلى منطقة عبور فحسب بعد أن طالتها الأطماع الفرنسية سنة 1881.

كان المقيم العام الفرنسي بتونس قد أعلم وزير الخارجية الفرنسي بشأن هجرة بعض الجزائريين ممن كانوا بتونس،

حيث أشار إلى أن 237 جزائري منهم أبحروا إلى سوريا بدون الحصول على موافقة من الإدارة الفرنسية هناك وذلك على متن السفينة (Prince Line)، وأشار ذات المصدر إلى أن 200 شخص آخر سافروا بعد ذلك رغم محاولات الشرطة لمنعهم. ويشير التقرير إلى أنه كان من العسير منع ذلك الأمر لأن هؤلاء المهاجرين كانوا قد باعوا كل أراضيهم ومواشيهم وكذا أدوات ووسائل الزراعة والحصاد، وبذلك باتوا يشكّلون حسب السلطات خطورة على الأمن العام في تونس، ومن المستحيل إرجاعهم إلى بلدهم الأصلي لأنهم كانوا قد غادروه منذ فترة طويلة.

لقد وصل إلى سوريا ما يقارب 1200 شخص من سكان الجزائر وتونس خلال تلك الفترة، ولا نملك معطيات عن المناطق الجزائرية التي وفدوا منها إلى تونس، كلهم أجمعوا على أنهم من ضحايا الإدارة الفرنسية، وانهم هاجروا من بلدانهم للتخلص من نير الاستعمار، في حين أن التونسيين الذين انساقوا مع الهجرات الجزائرية صرّحوا بأنهم غادروا بلادهم هروبا من الخدمة العسكرية حسب رسائل القنصل الفرنسي في لبنان بتاريخ: 5، 6 و30 ديسمبر 1898.

3 . الوضعية الاجتماعية لطالبي رخص السفر

إذا كانت الطلبات التي قدمت إلى الإدارة بغرض الحصول على رخص السفر في بداية سنة 1899 مصدرها بعض الحرفيين والملاك الصغار فحسب، فإنها شملت في منتصف ذات السنة أشخاصا هم في الغالب بدون عمل وبدون مصدر رزق والقليل منهم فقط كان يمتلك أرضا؛ أما البقية فكانوا مزارعين لأراضي مستأجرة أو يشتغلون كخماسة أو كعمال، وهو ما يؤكد أن الضغط الاستعماري هو الذي كان يدفع بالجزائريين إلى السفر، حتى وإن لم يتوفروا على إمكانيات كافية لذلك.

إن الأمر الذي يدعو للغرابة، حسب (لوسياني) هو أن بعض السكان باعوا أراضيهم رغم ان الأسعار كانت منخفضة، وآخرين باعوا مخزونهم من الحبوب وقطعانهم من الماعز خاصة ب (سيدي عكاشة وبوقادير) بالخصوص رغم أن سعرها انخفض إلى 1.50 فرنك للرأس، أما الأغنام فبيعت بسعر 3 فرنك للرأس. ويشير أيضا إلى أن تزايد حجم المبيعات كان نتيجة الرغبة الجماعية في الهجرة، أما فقدان قطعان الماشية

لجزء هام من أثمانها خاصة في منطقة الشلف فيعزى إلى الجفاف ونقص الكلأ والمراعي[18] وليس إلى موجات الهجرة.

إنّ هذه المعطيات تفنّد ما ذهب إليه شارل روبار أجيرون حينما قال بأن أهم سبب لهجرة سنة 1898 و1899 هو الفقر[19]، وتدحض أيضا ما ذهب إليه (لوسياني) بأن هجرة المنطقة خلت من الصبغة الدينية؛ لأن الدافع الديني كان في كل مرّة من أهم أسباب مغادرة أرض الأجداد منذ بداية الاحتلال.

4 . مميزات هجرة منطقة الشلف وعلاقتها بالأمن العام

ما دام أن هذه الهجرات اصطبغت بصبغة سياسية بنظر المستعمر منذ البداية، فهل يمكن اعتبارها ثورة؟

يرى (لوسياني) متحدثا عن هجرات نهاية القرن 19م انطلاقا من المعطيات الميدانية، بأنه لا يمكن اعتبارها ثورة لأنها لا تشبه الثورة في شيء؛ فالمراكز الأوربية بمنطقة الشلف لم تمس بأذى، كما أنه لم يسجل أي أمر غير عادي في العلاقة بين السكان المحليين والمعمّرين، ولكنه في ذات الوقت لاحظ انفعال كبير لدى هؤلاء السكان، لأنهم يعيشون في الغالب من زراعة الحبوب وتربية المواشي. وبما أن المنطقة تشهد فترة جفاف منذ عدّة سنوات فقد حذّر من أن ذلك قد يفضي إلى أمر خطير، لأن شروط الاضطراب متوفرة حسب رأيه. إلاّ أن المعطيات التاريخية المتوفرة لدينا لم تشر إلى أي اضطرابات في المنطقة، باستثناء رد فعل سكان منطقة تنس العنيف، الذي كان ينم عن تذمّر، واستياء وسخط السكان من الإدارة الاستعمارية المحلية، كما سيأتي.

5 . أسباب الهجرة

إن الحديث عن أسباب الهجرة يختلف باختلاف الزاوية التي ننظر إليها منها، فصاحب التقرير رأى في بعض الأسباب دوافع حقيقية لتلك الموجة من الاغتراب، في حين أن السكان كان لهم رأي آخر؛ فلوسياني غضّ الطرف عن الوضع العام الذي كان يعيش في كنفه سكان الجزائر، وراح يبحث عن مبررات خارجية للهجرة من منطق استعماري صرف، لأنها في الحقيقة لم تكن سوى عوامل مساعدة على الهجرة وليست الدوافع الحقيقية إليها، وقد وردت الأسباب في التقرير على الشكل التالي:

أ. الأسباب الرئيسية:

1 ـ تأثير بعض العناصر الجزائرية في سوريا

استنادا إلى معلومات استقاها (لوسياني) من القنصل الفرنسي العام بدمشق فإن هذه الهجرات كان يشجعها كل من الأميرين (علي وعبد الله) ابني الأمير عبد القار المقيمين بسوريا، اللذين انتهزا حسب القنصل فرصة إمكانية استفادة الجزائريين في الشام من قطع أرضية ومن تسهيلات السلطات العثمانية، لتحريض سكان الجزائر على التوافد على المنطقة. كما قال بأن (الأمير محمد بن الأمير عبد القادر) كان له دور بارز في القضية أيضا، لأنه كان يشغل منصبا راقيا في الجيش التركي، كما أن الابن الرابع للأمير (محي الدين) ساهم في ذلك أيضا.

أورد التقرير شخصية أخرى هي (خليل بن محمد زردود) [20] الذي وصل إلى سوريا ضمن المجموعات المهاجرة الأولى، وكان يعمل على جذب مواطنيه إلى المنطقة حسب الرسالة التي بعث بها القنصل الفرنسي العام في دمشق إلى الحاكم العام بالجزائر بتاريخ 10 ديسمبر 1898م، والتي أشار فيها إلى أن (خليل بن محمد زردود) سافر إلى بيروت بتاريخ 18 مارس ومنها إلى القسطنطينية بنيّة التنسيق مع (محمد ومحي الدين) من أجل الحصول منهما على رسائل دعم لأنها تساعده في إثارة موجات جديدة من الهجرة في الجزائر، كما أشار التقرير أيضا إلى أن التواصل بين الجزائريين في سوريا والجزائر كان يتم عبر رسائل بريدية أو من خلال حركة الأشخاص من تجار وحرفيين.

2 ـ حملة الجرائد العربية الداعية للهجرة

ساهمت عناوين بعض الصحف العربية من القسطنطينية والقاهرة في الحث على الهجرة إلى الشام[21] وإن كان تأثيرها على منطقة الشلف يبدو ضئيلا جدا إن لم نقل منعدما لأن تلك الصحف لم تكن تصل إلى المنطقة. ومن الصحف التي وردت في التقرير جريدة "المعلومات" التي كانت تصدر من القسطنطينية، حيث ساهمت من خلال بعض مقالاتها في حث ساكنة الدول العربية المستعمرة على التوجه إلى الشام[22].

كتبت الجريدة في عددها 116 بتاريخ 17 ماي 1899، أن لجنة مركزية تنشط في بيروت بغرض تسهيل الهجرة إلى الدولة العثمانية، كما تضمن العدد نداء إلى المسلمين بالدول الأخرى وتحدّثت عن وفرة وخصوبة الأراضي السورية، كما شمل ذات العدد أيضا رسالة من سكان المغرب العربي (تونس والجزائر)، جاء فيها: ".

"... في الواقع لا توجد طريقة أخرى للهروب من نير الأوربي الذي يسعى دائمًا إلى ابتلاعنا، سوى تجمعنا تحت راية السلطان".

تضيف الجريدة، بأن مراسل الجريدة تحدّث عن الابتزازات المختلفة التي يتعرض لها المسلمون في المغرب، و"التي لا نرغب في نقلها للقراء لأنها صورة مؤسفة تبعث على الحزن المرير واليأس".

كما جاء في العدد 123 من ذات الجريدة الصادر بتاريخ 7 جويلية 1899، نداء أكثر تحميسا للهجرة، حيث أشار إلى أن أموال قد رصدت لاستقرار المهاجرين في الشام، خصّص جزء منها لشراء معدات للحرث ولبناء مساكن للوافدين الجدد.

ووقف صاحب التقرير عند نقطة رأى بأنها ذات أهمية وهي أن الجريدة كانت تلقى استحسانا من قبل السلطان، لأنها نشرت

في الصفحة الأولى من هذا العدد رسالة شكر من السلطان إلى المسؤول عن الجريدة.

رغم التأثير البسيط لهذه الجريدة في الجزائر بشكل عام وفي منطقة الشلف بشكل خاص، إلاّ أن (لوسياني) أوردها ضمن الأسباب المؤثرة وذلك لإيجاد مبررات للهجرة بعيدا عن أسبابها الحقيقية.

أورد صاحب التقرير جريدة أخرى هي صحيفة "ثمرات الفنون" الصادرة من بيروت، واستدل بعددها رقم 1246 الصادر بتاريخ 5 سبتمبر 1899 الذي احتوى على تخصيص السلطان لمبلغ 22780 فرنك لاستقرار مهاجرين قدموا من والجزائر ومناطق أخرى إلى دمشق مؤخرا. كما نوّه بعدد آخر من جريدة ثمرات الفنون رقم 1247 الصادر في 10 سبتمبر من ذات السنة، لأنه نقل خبر تخصيص الحكومة التركية أراض بمنطقة "حمص" السورية لمهاجرين قدموا حديثا من تونس والجزائر.

من خلال محتويات هذه العيّنة من الجرائد، خلص صاحب التقرير إلى وجود تدخّل رسمي وعلني لحكومة القسطنطينية في قضية الهجرة من خلال تسهيلها وتشجيعها للوفود إلى المنطقة، ويبدو أن ذلك الشكر السالف ذكره هو من دفعه إلى هذا الاستنتاج، وفي ات الوقت يكشف عدم اطلاع لوسياني بالتحولات العميقة التي كانت تشهدها القارة الأوربية بالخصوص على مستوى العلاقات الدولية [24].

التفت صاحب التقرير إلى الجزائر بعد ذلك من خلال حديثه عن توفر تلك العناوين بها؛ حيث قال بأن كل من جريدة "المعلومات" التركية، "ثمرات الفنون البيروتية" و"الإسلام" الإسكندرانية تصل وتقرأ في الجزائر، وأنه تحصل دونما عناء على عدة نسخ من الجريدتين الأولى والثانية. كما أن نائب حاكم "المدية" أشار إلى وجود عدة مشتركين بالمجلة من الجزائريين بالمدينة منهم: محمد غزالي (اسكافي)، محمد بو عمرة (وكيل عدالة) والتاجر سليمان بن عيسى، بالإضافة إلى اشارته أيضا إلى سهولة اقتناء جريدة " المعلومات" من مكتبة عربية متواجدة بشارع راندون (العربي تبسي حاليا) يدعى (أحمد بن مراد).

3 ـ الأحداث التي عرفتها منطقة البلقان

كان للحرب التركية اليونانية والتي كانت جزيرة كريت مسرحا لها تأثير عميق على وضعية العالم الإسلامي؛ حيث أن انتصارات السلطان ولّدت لدى كل المسلمين صحوة، أو على الأقل روحا جديدة من الشعور الديني امتدّ إلى غاية الجزائر وتونس. ولعلّ ما دفع بلوسياني إلى إقحام هذه الأحداث الخارجية كسبب للهجرة هو أن العديد من الطلبات الواردة إلى الحكومة العامة والمتضمنة البلد المزمع الهجرة إليه، أشارت إلى سوريا وبلد اليونانيين، علما أن الجزائريين كانوا على دراية بأن مناطق جديدة مسيحية استولى عليها المسلمون.

ب. الأسباب الثانوية للهجرة

عددّ لوسياني أسبابا أخرى للظاهرة شملت المنشورات غير المسؤولة التي روّج لها أعوان السلطة المحلية في أسواق بلدياتهم؛ والتي ناقضت التعليمات الواردة من الحكومة العامة إلى رئيس دائرة الشلف بشأن الشروط الواجب توفرها للموافقة على طلبات الهجرة والتي وزعت عليهم عبر إرسالية 24 أكتوبر والمتمثلة في:

- إثبات المعني بأن ذهابه إلى سوريا يدخل في إطار عائلي أو تجاري.

- امتلاك المعني لتكاليف السفر والمقدرة ب 1000 فرنك.

فرغم استلام رؤساء البلديات والإداريين لنسخة من تلك التعليمات، إلا أن المنشورات التي وزعت باللغة العربية في أسواق (بلدية الشلف، العطاف وبوقادير) دعت الراغبين في الهجرة إلى تسجيل اسمائهم وإثبات حيازة كل منهم على مبلغ (200 دورو) فقط، وهو ما فهمه السكان المحليون على أنه تشجيع من الإدارة المحلية على الهجرة [25]، الأمر الذي يفسّر تهافتهم على الإدارة من أجل الحصول على تراخيص بالسفر، ويبرّر في ذات الوقت إحجام الكثير من السكان عن الرحيل بطريقة غير شرعية، إلى درجة أن عددا كبيرا ممن تقدم بطلب الحصول على رخصة سفر التمس أن يستلم الرد لدى رئيس البلدية، أو معلم المدرسة القريبة منه، بل هناك من طلب أن يكون عنوان الرد على طلبه لدى عميد الدرك.

ج. أسباب الهجرة من منظور السكان

خلال تنقله إلى دائرة (الشلف) استفسر (لوسياني) من بعض سكان المنطقة عن الأسباب التي دفعت بهم إلى طلب الحصول على إذن بالهجرة، ومن إجاباتهم نستشف غبنهم ومعاناتهم ليس ماديا فحسب بل روحيا أيضا، فالعامل الديني كان منذ البداية الدافع الأساس لهجرة المجموعات البشرية الجزائرية سعيا منهم إلى الإقامة في بلد خاضع للقوانين الإسلامية معتبرين ذلك واجبا مقدّسا. كما أعرب البعض عن رغبتهم في الاستفادة من الامتيازات التي وضعتها السلطة العثمانية تحت تصرفهم في سوريا، في حين أفصح قسم آخر منهم عن اشتياقهم للذهاب إلى الأراضي المقدّسة لتأدية فريضة الحج [26].

أما السواد الأعظم من السكان فقد أجمع على أن علاّت ودوافع أخرى ذات صلة مباشرة بالسياسة الاستعمارية في البلاد، هي من حتّمت عليهم مغادرة الجزائر تتمثل في الآتي:

- استمرار سلب ومصادرة أراضيهم تطبيقا لقانون 26 جويلية 1873 (قانون وارني).

- انتزاع ملكياتهم بغرض بناء مراكز استيطانية جديدة.

- قانون "الأهالي" الجائر ومعارضتهم لتدعيمه بإجراءات عقابية أخرى جد قاسية.

- الضرائب المبالغ فيها.

- ارتفاع تكاليف العدالة وبطء إجراءاتها.

- غلو حراس الغابات في فرض الغرامات عليهم.

- الأحكام المتكررة بالسجن من قبل السلطات الاستعمارية.

بل شمل التعسّف الاستعماري حتى بعض الطقوس الدينية والعادات الاجتماعية القديمة أيضا (الختان والقران)، حيث استهدفتها بزمرة من الضرائب؛ بداية بدفع 6 فرنك لدى القاضي المسلم: 5 فرنك منها تكاليف العقد و1 فرنك للمترجم، كما أن صاحب الوليمة ملزم بدفع مبلغ 10 فرنك للخزينة المحلية، و5 فرنك أخرى لحارس البلدية.

بعد كل هذه الشكاوى والمظالم، دوّن لوسياني في تقريره بأنه لم يجد سببا مقنعا لتلك الموجة القوية من الهجرة من بين كل ما ذكر؛ فالبؤس والظلم والقهر والزجر بنظره ليست أسبابا كافية لتبريرها، لأن مناطق كثيرة في البلاد تعرضت في الماضي إلى قمع أكثر وحشية، وإلى غرامات أكثر ثقلا، ومروا بفترات نقص فضيع في المواد الغذائية، ومع ذلك لم يقدموا على الهجرة. ونلخص من ذلك إلى أن هذا الشخص الضليع لم يكن على اطلاع البتّة بهجرات الجزائريين إلى المغرب وتونس وغيرهما منذ بداية الاحتلال، أو أنّه تعمّد التغافل عن ذلك من منطق استعماري صرف.

علاوة على ما سبقت الإشارة إليه من أسباب، تحدث (لوسياني) عن تدهور الحياة الرعوية للسكان، وعن التضرّر الكبير الذي لحق بالخمّاس نتيجة التغييرات التي طرأت على الملكية وطريقة استغلال الأراضي؛ حيث أن الخمّاس لم يعد يجد عملا بيسر كالسابق بعد أن أضحى عرضة لمنافسة شديدة من قبل الفلاح الذي حُوّل ظلما وتعسّفا إلى خماس بدوره على إثر سلب الإدارة الاستعمارية لأراضيه بأحكام قضائية جائرة.

نوّه صاحب التقرير أيضا بالتأثير السلبي لقروض اليهود العالية الفائدة على السكان المحليين، حيث تحطّم اقتصاد الكثير من العائلات بسببها، ومع ذلك أصرّ على أن الأسباب التي دفعت بسكان منطقة الشلف إلى الهجرة خارجية، وتصطبغ بإيحاءات دينية سطحية، لأن المعنيين بها، برأيه، أرادوا اقتفاء آثار النبي محمد عليه الصلاة والسلام حينما هاجر من مكة إلى المدينة فحسب. وهي كلّها تفسيرات مغرضة ومجانبة للحقيقة، وتعطي الحق للمغتصب تعسّفا، ولا ترى أي ضرر في المواظبة على تلك الممارسات اللاإنسانية من منطق حق السيّد على العبد.

6 . علاقات المهاجرين الجزائريين في سوريا

علاوة على قراءتهم للصحف المشرقية، كان عدد كبير من سكان الجزائر على علاقة مستمرة بسوريا عبر بعض التجار وأفراد من عوائلهم، واستدل صاحب التقرير بعائلة (بن مرابط) من مدينة الجزائر التي كان أحد أفرادها (محمود بن مرابط) يشتغل بالغرفة التجارية، وكذا (محمد بن عودة تلمساني) صانع السروج بالبليدة، بالإضافة إلى عائلتي (خوجة ورزالي). أما من المدية فتردّد إسم (سباوي) عضو في المجلس البلدي الذي كان على صلة ب (الحاج علي بن شوبان) من البليدة والمقيم في دمشق وحامل للجنسية العثمانية.

بالإضافة إلى هؤلاء، هناك عناصر أخرى هاجرت إلى سوريا ثم عادت للجزائر بعد أحداث الحرب العثمانية اليونانية، وكانت قد حملت معها دون شك معلومات تشجع على الهجرة إلى الشام، وكان من هؤلاء (إبراهيم قصاب) من حسين داي و(أحمد المازيري) من المدية.

7 . موقف الكتاب العموميون بمدينة الشلف من هجرة سنة 1899

استغل بعض الكتاب العموميون وقسم من الأعوان التجاريين بمنطقة الشلف بإتقان وذكاء تلك المعلومات التي تناقلتها الجرائد التركية، بالإضافة إلى المراسلات البريدية الشخصية وبعض تعليقات الصحف الفرنسية[27]، حيث روّجوا في أسواق المدينة والقبائل المجاورة لخبر وصول "باشا تركي" إلى الجزائر للبحث عن المهاجرين وتخصيصه لسفينتين لذلك الغرض[28]. كما حملت تلك الأخبار عدة اغراءات منها تكفّل الإدارة العثمانية بمصاريف السفر؛ ومنح الوافدين الجدد بيتا وقطعة أرض، علاوة على عتاد فلاحي وبعض الثيران للحراثة، بالإضافة إلى مساعدات عينية أو نقدية. كما اغتنم هؤلاء الأشخاص تلك الأخبار والظروف للترويج لفكرة أن السلطات الفرنسية موافقة على الهجرة.

تمكن لوسياني من رصد المصدر العام لتلك الأخبار، إلا أنه اعترف بأنه لاقى صعوبة في تحديد المسؤولين عنها[29] لكونها انتشرت كالنار في الهشيم وامتدت لمسافات بعيدة، حيث شملت حوض الشلف وكل المنطقة الممتدة من الونشريس إلى تنس.

هل كان للزوايا دور في هذا السيل الجارف من طلبات الهجرة؟

على خلاف ما تفضّل به الباحث عمار هلال الذي أشار إلى دور الطرق والزوايا الفعال في الدعوة إلى الهجرة باتجاه الشام نهاية القرن 19م وخاصة الطريقة الرحمانية[30]، الأمر الذي أكده تقرير (وارني) سنة 1911م أيضا[31] فإن التقرير الذي بين أيدينا غيّب كليّا ذلك الدور في عملية الهجرة من منطقة الشلف، وعلل ذلك بغياب شخصية دينية مؤثرة في سهل الشلف، وبعدم تدخل أولئك الذين كانوا في بلدية تنس المختلطة حتى وإن لم يتميزوا بتأثير كبير على السكان حسب لوسياني، وهو ما يوحي مرّة أخرى بشح المعلومات التي كانت لدى محرّر التقرير بشأن منطقة الشلف خاصة فيما يتعلق برجال الدين والزوايا.

8 . إجراءات للحد من الهجرة

رغم أن (لوسياني) كان متخصصا في الشؤون الأهلية والإسلامية إلا أنه لم يقدم حلولا جريئة للموضوع تحسّن من تلك الوضعية البائسة التي كان يعيش فيها السكان المحليون، بل اكتفى باقتراح مجموعة من التدابير الإدارية لطويق

الظاهرة بهدف القضاء عليها، أما كون تلك الحلول تزيد من معاناة وتعاسة السكان الجزائريين، فذلك أمر لم يكن يهتم به أحد. وقد تمثلت اقتراحات صاحب التقرير للقضاء على تلك الظاهرة فيما يلي:

• منع الهجرة

أوصى (لوسياني) الحاكم العام بالإبقاء على قرار رفض جوازات السفر نحو سوريا لطالبي الهجرة، لأن المراهنة على فشلهم والعودة إلى الجزائر غير مؤكد؛ لأن الدولة العثمانية تستقبلهم وتتكفل بإقامتهم. كما أن أعداد المهاجرين سيقوّي هذه الأخيرة، بالإضافة إلى أن وجود بعض العناصر الجزائرية في سوريا سيشكل خطورة أكثر على فرنسا وهم في الشام من بقائهم في الجزائر.

• منع جريدتي «المعلومات" و"ثمرات الفنون"

اكّد التقرير على أن منع جريدتي "المعلومات" و"ثمرات الفنون" في الجزائر هو من أولى الأولويات، لأنهما تحملان العداء الواضح والعلني للحكومات الأوربية التي تُخضع تحُت سلطتها شعوبا إسلامية، وذلك من خلال تطبيق المادة 14 من قانون 29 جويلية 1881، أو عبر اتخاذ مجلس الوزراء قرار فوري بمنعها في الجزائر.

• إصدار منشورات باللغة العربية

لاحظ صاحب التقرير عدم وجود منشورات باللغة العربية تحمل خطاب الإدارة الفرنسية في الجزائر وتردّ على الإثارة التي تحملها الصحف الأجنبية، وتكذّب ما تحمله من معلومات. ويضيف، بأن السكان المحليين في الجزائر بحاجة إلى غذاء فكري، فهم متعطشون للأخبار السياسية، وكثيرو الاهتمام بما يجري في الدول الإسلامية الأخرى، ولذلك فهم يبحثون عن ذلك الغذاء الفكري في الصحف المطبوعة في مصر، سوريا أو تركيا. كما أكد بأن جريدة "المبشّر" الاستعمارية التي تصدر باللغتين العربية والفرنسية لا تفي بالغرض، لأن طابعها الرسمي يجعلها غير قابلة للاستعمال فيما يتعلق بالنقاشات السياسية وأهداف الحكومات الأجنبية، لأنها لا تنشر سوى القرارات وآراء الإدارة التي تريد ايصالها للسكان المحليين فحسب، ولذلك نصح بإنشاء جريدة عربية خالصة في الجزائر، مستقلة عن جريدة "المبشر" الرسمية، دون إضفاء صبغة رسمية عليها. لقد كانت محاولة صريحة منه تهدف إلى قطع الصلات التي كانت بين الجزائريين وغيرهم في مصر، سوريا، اسطمبول وغيرها.

• المتابعة القضائية لكل الأعوان التجاريين والكتاب العموميين

إن الصحف الأجنبية سالفة الذكر لا تصل إلى منطقة الشلف، حسب التقرير، في حين أن النشاط الدعائي للأعوان التجاريين والكتاب العموميين كثيف جدا، خاصة بعد أن اتضح بأن تلك الحملات الدعائية دعمت بمعلومات خاطئة (قضية الباشا، ودفع تكاليف السفر ...) كما أنهم ساهموا في الإخلال بالأمن العام، لأن حملتهم تلك دفعت بالسكان إلى بيع كل ممتلكاتهم، خاصة في أسواق كل من بلدية الشلف، العطاف، بوقادير، سيدي عكاشة، وأبو الحسن، بالإضافة إلى حرق الغابات في منطقة تنس، علاوة على حوادث أخرى كثيرة تسببت فيها تلك الاشاعات الخاطئة، في نظر صاحب التقرير، ولذلك يجب عرض مروّجيها على العدالة وفق المادتين 27 و45 من قانون 29 جويلية 1881.

• إجراءات تتعلق بإدارة السكان

إن البلديات كاملة الصلاحيات في دائرة الشلف كانت تضم عددا كبيرا من السكان معظمهم يقيم في الأرياف، وقد أشار التقرير إلى أنه لا يمكن الحديث عن سوء إدارة للسكان المحليين في تلك البلديات، بل عن إهمال وغياب كلي للإدارة بها باستثناء بلدية الشلف.

أن يطور صاحب التقرير فكرة الإهمال ويتحدث عن المتسبب فيها، راح يتحدث عن انعكاسات تلك الوضعية على الريف، لينتهي إلى القول بأن كل ما يقوم به السكان الريفيون يفلت عن مراقبة السلطات المحلية، لأن التحريض على الهجرة بدأ في أسواق كل من بلدية الشلف، العطاف وبوقادير لتشمل البلديات المختلطة في حوض الشلف وتنس، إلى درجة أن طلبات الهجرة تهاطلت على مكاتب المحافظة والحكومة العامة دون أن يسمع بها لا رؤساء البلديات المعنية ولا مراكز الشرطة بها.

وللتخلص من هذه الوضعية اقترح (لوسياني) ضرورة خلق مناصب إدارية جديدة، وتعيين إداريين مساعدين لمراقبة السكان في البلديات كاملة الصلاحيات، وعدم تثبيت كل الموظفين في المحافظات والدوائر فحسب.

• الرفع من سلطة القضاة المسلمين

اعترف صاحب التقرير بأن الإدارة ارتكبت خطأ كبيرا بمنحها لرؤساء البلديات الكاملة الصلاحيات سلطة تسيير عدة أقاليم تابعة للسكان المحليّين، كما اعترف بخطأ آخر تمثل في تقليص سلطات القاضي المحلي منذ سنة 1886، الأمر الذي أرغم السكان على اللجوء إلى وسطاء كالمحامين والكتاب العموميين والمترجمين، وهو ما قوبل بامتعاض وازدراء من قبل السكان، لأن ذلك كان يكلّفهم الكثير من المال والوقت.

انطلاقا من ذلك طلب صاحب التقرير من السلطات المعنية تغيير محتوى مرسوم 17 افريل 1889 و25 ماي 1892 اللذين قلّصا من صلاحيات القاضي المسلم، وتكليف هذا الأخير بمهمة النظر في قضايا السكان المحليين.

إن هذه الحلول المقترحة ما هي إلاّ اعتراف صريح بعدم كفاءة

الإدارة الاستعمارية وتجاهلها لجوهر الموضوع؛ لأن المنطق الاستعماري كان يمنح كل الصلاحيات للمستوطن الأوربي (السيد)، وما على السكان المحليين (العبيد) سوى البقاء كخدم لذلك السيد فحسب. كما أنها وإن لم تطبّق جميعها إلا أنها عكست واقع السكان التعس.

9 . موقف الإدارة الاستعمارية من هجرة سنة 1899

لم تشمل مادة الدراسة ردود فعل الإدارة الاستعمارية من طلبات رخص السفر التي تقدّم بها سكان منطقة الشلف سنة 1899، إلا أن معطيات تاريخية أخرى تضمنت ذلك؛ فالدراسة التي قام بها الدكتور عمار هلال تضمنت موقف الإدارة الاستعمارية الرافض للاستجابة لتلك الطلبات، وكذا موقف ساكنة بعض مناطق الشلف من ذلك الرفض، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- أن الحاكم العام تعامل مع هجرة سنة 1899م بكل قسوة، وقرر عدم منح أي جواز سفر أو رخصة خروج من الجزائر حتى إشعار آخر، وهو ما يتوافق مع ما أوصى به لوسياني، كما أمر كل محافظي العمالات بتطبيق هذا القرار منذ نهاية شهر اكتوبر من خلال مراسلاته ليوم 27 من ذات الشهر[32].

- معاقبة كل متورط في الهجرة بشكل صارم، وتكليف الجرائد الفرنسية بشن حملة إعلامية مناهضة للهجرة على صفحاتها، علاوة على تسليط أشد العقوبات على طالبي جوازات السفر باعتبارهم مشاغبين ومخلّين بالأمن العام حسب الإدارة الاستعمارية[33].

لماذا قامت الإدارة الاستعمارية بمنع هذه الهجرة وعارضت بذلك رغبة المعمرين في الاستيلاء على أراضي المهاجرين عبر الشراء بأسعار زهيدة؟

إن مصلحة فرنسا وما تمثله الجزائر بالنسبة لها كان فوق كل اعتبار، ويمكن تفسير ذلك الرفض بالأسباب التالية:

- الهجرة الكثيفة كانت تحدث فراغات بشرية في بعض المناطق مما يتسبب بنظر الإدارة الاستعمارية في تعقد عملية السيطرة عليها، ويخلق جوا من عدم الأمن.

- التخوف من تشويه صورة فرنسا في الخارج.

- الخشية من انخفاض اليد العاملة المحلية الرخيصة.

- التوجّس من تراجع مداخيل الضرائب العربية، لأن الإدارة المحلية كانت تعتمد عليها بالدرجة الأولى في تسيير البلديات والدوائر وفي قضاء حوائج ومصالح المستوطنين.

قوبل رفض استجابة الإدارة الاستعمارية للطلبات المقدمة بتمرّد السكان في كل من (الشلف، بوقادير وتنس) وبشكل خاص في بلدية تنس؛ فبعد أن أعلن السكان للحاكم الإداري بها بأنهم سيهجرون ديارهم بموافقة إدارية أو بدونها، أبوا التفرّق رغم التهديدات، وأضرموا النار أمام مقر البلدية، بقيت مشتعلة، حسب هلال، لمدة خمسة أيام كاملة[34].

خاتمة

نخلص من دراسة هذا النموذج من التقارير إلى استنتاج الحقائق التالية:

- مع أن (لوسياني) كان من المتخصصين في قضايا الأهالي والإسلام، ورغم أنه تنقل إلى المناطق المعنية بالهجرة في منطقة الشلف سنة 1899م، إلا أن تشخيصه للأسباب الحقيقية التي دفعت بالسكان إلى بيع أراضيهم وقطعانهم من الماشية ونحو ذلك ومغادرة البلاد باتجاه الشام لم يكن صائبا بالمرّة، لأن المنطق الاستعماري الذي يحتكم إلى قانون المنتصر والمنهزم وبسلطة السيد على العبد جعلانه يبحث عن مبررات لتلك الظاهرة خارج الجزائر، مع أن الباعث على الغربة خلال الحقبة الاستعمارية كان القهر والبؤس والظلم والتهميش والفقر، وهي جميعها افرازات مقصودة لسياسات استعمارية مدروسة.

- شهدت الجارتان (تونس والمغرب) موجات كثيفة من الهجرات الجزائرية منذ بداية الاحتلال، مع أنهما لم تقدّما للمهاجرين أي إغراءات أو تسهيلات، ولم تقوما بحملات دعائية للوصول إلى ذلك، مما يعني أن الوازع الديني والتسلط الاستعماري هو ما دفع بهم إلى مغادرة أرض الأجداد.

- عوض أن يعمل (لوسياني) على دعوة الإدارة الاستعمارية إلى مراجعة سياساتها تجاه السكان المحليين، راح يقترح تطويق الهجرة بآليات جديدة تزيد من تعاستهم وبؤسهم وغبنهم، وهو ما يفضح طبيعة المستعمر الماكيافيلية، القائمة على المنفعة الذاتية ونبذ وإقصاء الآخر.

- سجّل سكان منطقة الشلف حضورهم في الهجرات منذ سنة 1854م على الأقل حسب ما جاء به الباحث (كمال كاتب)، ولا أدلّ على ذلك مما تضمنه تقرير لوسياني بشأن تأثير الرسائل الشخصية التي كان يتلقاها السكان في المنطقة من ذويهم في الشام، الأمر الذي يؤكد إقامة بعض سكان المنطقة فعلا في الشام خلال سنة 1899.

- رغم أن موضوع التقرير هو الهجرة، إلا أنه حمل في طياته معطيات تاريخية هامة عن الممارسات الاستعمارية القاسية ضد السكان المحليين، حيث كشف عن سياسة التفقير والتجويع التي انتهجتها المحتل في تعامله مع السكان من خلال استهداف ممتلكاتهم بشتى الوسائل، ومن خلال نماذج من مختلف الضرائب التي كانت مسلطة عليهم وأخرى استهدفت طقوسهم الدينية والاجتماعية العريقة، كما شمل حقائق أخرى عن التهميش المقصود للقضاة المسلمين، وفي ذات الوقت أقرّ بأن السلطة الاستعمارية لم تقم بأي إجراء يصب في مصلحتهم، وهو ما ينفي وبشكل قاطع كل طابع انساني وتحضيري للاستعمار الفرنسي في الجزائر، بل بالعكس أكّد عنصريته وظلمه واستبداده.

– كان موقف سكان المنطقة من الاحتلال من البداية واضحا، حيث قاوموا توسعه وتوطنه في المنطقة ردحا من الزمن (1842-1847) [35]، إلا أنهم لم يستكينوا للأمر الواقع ولم يظهروا الخضوع التام للمحتل، فسكان منطقة تنس عبّروا عن رفضهم لامتناع السلطات الفرنسية تسليمهم رخص السفر بكل جرأة وشجاعة، متحدّين بذلك سلطة الاحتلال، وهو ما يعني أن سكان المنطقة كانوا يعبّرون عن سخطهم ورفضهم للاستعمار وسياساته كلما سمحت الفرص بذلك.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

1. شغل منصب مدير مصلحة شؤون الأهالي، كتب التقرير في الجزائر بتاريخ 4 ديسمبر 1899.

2. إن مدينة الجزائر لم تسترجع الثلاثين ألف ساكن الذين كانوا بها غداة الاحتلال إلا في سنة 1901م، كما أن وهران لم يبق بها من السكان المسلمين سوى 250 شخص سنة 1832م، أما عدد سكان مدينة تنس الساحلية فلم يتعدّ 64 شخص من المسلمين مقابل 2469 من الأوربيين سنة 1846، ينظر: بلعزوز العربي، الهجرات الأوربية إلى الجزائر (تطورها وتأثيراتها) من بداية الاحتلال إلى غاية الثورة التحريرية، دار نور للنشر، ساربروكن، 2017، ص. 41.

3. يجب التنويه إلى أن الهجرة الداخلية اتخذت وجهة معاكسة مع بداية القرن 20م، حيث باتت وجهتها من الريف إلى المدينة هذه المرّة بعد أن ضاقت سبل العيش في الريف بالسكان نتيجة السياسات الاستعمارية المختلفة. ينظر: بلعزوز العربي، نفسه، ص. 45.

4. إن الهجرة إلى بيروت بدأت قبل الهجرة إلى سوريا، (وهو ما يؤكد أن نيّة الجزائريين لم تكن في الاستقرار بالشام وإنما بالالتحاق بالأمير عبد القادر بتركيا، وأن تحول اهتمامهم إلى سوريا جاء بعد استقرار الأمير بها سنة 1855م؛ لأننا نسجل في تقرير القنصل الفرنسي في بيروت لسنة 1854 أن 80 شخصا من المسلمين الجزائريين أرجعوا إلى القنصلية جوازات سفرهم جماعيا في إشارة إلى عدم رغبتهم في العودة إلى الجزائر، وكما أن آخرون كانوا يقبلون مباشرة الجنسية العثمانية التي كانت تعرض عليهم دونما تردد. ينظر:

Kamel Kateb, « La gestion administrative de l'émigration algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914) », Population, Année 1997, 52-2, pp. 399-428.

5. تجب الإشارة أيضا إلى أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1845 (فترة الحاكم العام بيجو) وإلى غاية نهاية فترة الإمبراطورية الثانية (1870) سعت الإدارة الاستعمارية إلى استغلال بعض العائلات المارونية من الشام (لبنان) في تعمير الجزائر، خاصة وأنهم كانوا يتعرضون إلى مضايقات منذ سنة 1845 تحولت إلى أعمال عنف مع بداية ستينات القرن 19م. عبرت عن هذه الفكرة مراسلات كثيرة بين وزير الخارجية الفرنسي والسفير الفرنسي العام بمصر أين كان يتواجد عدد من اللاجئين المارونيين، وبين الحاكم العام (الدوق دومال) ووزير الحرب الفرنسي، وأشارت المراسلات الرسمية إلى أن التجربة الأولى تكون ب 100 الى 150 عائلة مارونية توزع عليها أراضي (بين 10 و20 ه) ويوزع عليهم عتاد فلاحي وثيران للحراثة ...، إلا أن السلطة المركزية قرّرت في الأخير التراجع عن الفكرة بسبب التأثير الاجتماعي والثقافي والديني السلبي للمارونيين على السكان المحليين بالجزائر، وهو أمر لم يكن محل مساومة أو مجازفة. للمزيد ينظر العلبة الارشيفية: ANOM.GGA. L//2

6. شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص. 751.

7. Kamel Kateb, op., cit.

8. لم تكتف فرنسا الاستعمارية بدفع الأمير عبد القادر على التوقيع على تعهّد بعدم العودة إلى الجزائر بتاريخ 30 أكتوبر 1852 كشرط للإفراج عنه، بل كانت تخشى من تأثيره على مواطنيه بالمهجر أيضا. للمزيد ينظر: العربي بلعزوز، المرجع السابق، ص 106-107.

9. كتب الحاكم العسكري لعمالة الجزائر سنة 1860م أن طلبات كثيرة للهجرة قدمت للإدارة المعنية منذ فترة وذلك من المدية، بوغار، ثنية الحد، الشلف (أورليانفيل) ومليانة، ويضيف، أن رؤساء الأقسام الإدارية تلقوا تعليمات برد كل تلك الطلبات، كما أعطيت لهم تعليمات أخرى تهدف إلى إفهام الجزائريين بأن ما يقومون به هو خطأ كبير بل جريمة، وأنهم بذلك مقبلون على افلاس حقيقي، ينظر:

Kamel Kateb, op., cit.

10. Rapport Luciani à Monsieur le Gouverneur Général, Alger le 4 décembre 1899, ANOM, GGA, 10H/90.

11. شارل روبار أجيرون، المرجع السابق، ص 751.

12. باستثناء المدية وعين الدفلى، فإن كل البلديات الأخرى المذكورة تقع في الشلف حاليا.

13. Rapport Lucciani, op., cit.

14. بلغ عدد سكان دائرة الشلف (أورليانفيل) 167857 نسمة حسب أقرب إحصاء إلى فترة الدراسة (احصاء سنة 1906م)، ينظر:

Résultats Statistiques du Dénombrement de la Population, Volume 1, Population Légale ou Résidence Habituelle, Gouvernement Général d'Algérie, Service Statistique Générale, Alger, 1954, p.4.

15. Kamel Kateb, op., cit.

16. د. عمار هلال، الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص. 72.

17. نور الدين ثنيو، "«هجرة الجزائريين الى المشرق العربي بين السياسة والدين 1848-1912"، في: سوسيولوجية الهجرة الجزائرية في تاريخ الماضي والحاضر، إشراف (قسنطينة: جامعة منتوري – مخبر الدراسات والبحوث الاجتماعية، التاريخية حول الهجرة والرحلة، جامعة قسنطينة، 2009).

18. أحلّ الجفاف بمنطقة الشلف مدة 5 سنوات متتالية بين: (1895-1899)، ينظر: عمار هلال، المرجع السابق، ص. 87.

19. شارل روبار أجيرون، المرجع السابق، ص 753.

20. شخص وصفه صاحب التقرير بالخطير، كثير التردّد على مكاتب السلطات الفرنسية في الجزائر، كما أنه ابن أحد الأولياء متشدد قام سنة 1884 بعد قتله للضابط الفرنسي (Allaume) في كمين، بإثارة سكان المنطقة الواقعة بين سكيكدة وعنابة ضد المستعمر. تم ايداعه السجن سنة 1870، بتهمة التعنيف ضد قاضي مسلم، وفي السنة الموالية انضم إلى الثورة. بعد ان تأثرت السلطات الاستعمارية من نشاطاته المعادية، طلبت سنة 1881 بإلحاح شديد ابعاده عن منطقة عنابة. وفي النهاية غادر الجزائر سنة 1897 متوجها إلى تونس ومنها إلى دمشق بعد أن حرق منزل نائب قائد الدوار الذي ينتمي إليه. (تقرير لوسياني).

21. إن حركات الهجرة التي سبقت سنة 1898 منيت معظمها بالفشل الذريع، ولم يجن أصحابها منها سوى التعاسة والبؤس والشقاء والجوع والمرض، معظمهم ماتوا غرباء. ولم ينج من هذه الوضعية المأسوية سوى أولئك الذين لقوا المساندة والمساعدة من ذويهم وأهلهم الذين سبقوهم إلى تلك البلاد، أو الذين استفادوا من الهبات العثمانية، والبعض منهم رجع إلى البلاد بمساعدة القنصليات الفرنسية في المنطقة. كما أن الحملة الصحفية العثمانية لصالح الهجرة جاءت كرد فعل على هؤلاء المهاجرين الجزائريين الذين رجعوا إلى بلادهم من الجزائريين وهم يجرّون أذيال الخيبة. ينظر: عمار هلال، المرجع السابق، ص ص 55-47.

22. Rapport Lucciani, op., cit.

23. Ibid.

24. بدأت العلاقات الاوربية الأوربية تتوتر خلال هذه الفترة بسبب تعارض المصالح، وبدأت تتشكل التحالفات العسكرية انطلاقا من المآرب المشتركة للدول، الأمر الي كان يوحي بمواجهة عسكرية عالمية وشيكة، تمثلت في الحرب العالمية الأولى فيما بعد. (الباحث).

25. قد يفسر ذلك بضغط المستوطنين على الإدارة المحلية، خاصة إذا علمنا بأنّ

رئيس بلدية الشلف (جوزيف كازانوفا – Joseph Casanova)، الذي حكم البلدية خلال ثلاث فترات متتالية من (1894 إلى1902) استقال من منصبه سنة 1902 قبل نهاية عهدته الثالثة مفضّلا العودة إلى فرنسا. (الباحث).

26. بعد هلاك نحو ألفي حاج جزائري من أصل حوالي سبعة آلاف جراء عدوى الكوليرا التي انتشرت في الحجاز وليبيا خلال موسم سنة 1893، أصدر الحاكم العام (جول كامبون) قانونا منظما للحج بتاريخ 10 ديسمبر 1894، والذي حدّد فيه مجموعة من الشروط الواجب توفرها لدى المترشح للحج للسماح له بالذهاب ومنها المادية والصحية والإدارية والاجتماعية، ولكن ما يدعو للغرابة أن المترشحين من الجزائريين الذين استوفوا كل الشروط منعوا من السفر وذلك بسبب تصاعد دعاية الجامعة الإسلامية، وهو ما يؤكد أن أسباب المنع كانت سياسية، بدأت منذ سنة 1875 بعد اندلاع ثورة أحمد عرابي في مصر والمهدي في السودان، ونشاط الحركة السنوسية في ليبيا، بالإضافة إلى نشاط الجامعة الإسلامية في المشرق. إن المنع منذ البداية كان مصدره الخوف من انضمام الحجاج الجزائريين إلى طرق ومذاهب مناهضة لمصالح فرنسا، ومحاولة منعهم من ربط علاقات مع بعض العناصر المناوئة. ينظر:

قبايلي هواري، مسألة الحج في السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر 1894-1962، أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلة الآثار، جامعة وهران، 2014/2013، ص ص. 138-143.

27. لم يبيّن كيف استغل هؤلاء تلك المعطيات بذكاء؛ هل لربح أكبر قدر ممكن من المال، أم لتشجيع الهجرة لأهداف أخرى.

28. أشار هلال الى تلك الاشاعات التي أشار وردت في التقرير بشأن الباشا العثماني الذي جاء إلى المنطقة، وقع بالفعل وبشكل أكيد، ولكن ذلك جرى في تونس، كما أن الباخرتين قدمتا إلى تونس أيضا، ينظر: المرجع السابق، ص. 82. يبدو أن ذلك الأمر كان معهودا؛ حيث أشار أجيرون وهو يتحدث عن هجرة سنة 1888م بأن السلطة العثمانية أرسلت إلى الجزائر مبعوثا لطلب أيدي عاملة، ينظر:

شارل روبار أجيرون، المرجع السابق، ص. 752.

29. نوّه صاحب التقرير بأنه أرفق تقريره بقائمة للأشخاص الذين كانوا يترددون على الأسواق ويقومون بإعداد قوائم للمهاجرين ويتكفلون بكتابة طلبات هجرة لهم، إلا أنها مع الأسف ليست مرفقة مع التقرير في العلبة الارشيفية).

30. عمار هلال، المرجع السابق، ص. 55.

31. بصدد تحضير دراسة حول الموضوع.

32. عمار هلال، المرجع السابق، ص. 89.

33. نفسه، ص. 83.

34. نفسه. 85.

35. العربي بلعزوز، "التغلغل الاستعماري في منطقة حوض الشلف الأوسط وموقف سكان المنطقة منه (1842-1847)"، مجلة عصور الجديدة، العدد 25/24، أكتوبر 2016.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

المؤلف العربي بلعزوز ، (2020)، هجرة سكان منطقة الشلف إلى الشام سنتي 1898-1899 من خلال تقرير (لوسياني)، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد12، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص،ص: 3-12